

الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

قال الزركشي وليس كذلك فإن النص إنما ورد في المباشرة والنظر فقط .
قلت وحكى في الرايعتين في حصول الرجعة بالخلوة روايتين وحكماهما في المذهب والخلصة
وجهين \$ فائدتان .
إحداهما لا تحصل الرجعة بإنكار الطلاق قاله في الترغيب في باب التدبير وقاله في
الرايعتين وغيرهما .
الثانية قوله ولا يصح تعليق الرجعة بشرط .
فلو قال راجعتك إن شئت أو كلما طلقته فقد راجعتك لم يصح بلا نزاع لكن لو عكس فقال كلما
راجعتك فقد طلقته صح وطلقت .
قوله ولا يصح الارتجاع في الردة .
إن قلنا تتعجل الفرقة بمجرد الردة لم يصح الارتجاع لأنها قد بانت .
وإن قلنا لا تتعجل فجزم المصنف هنا أن الارتجاع لا يصح وهو الصحيح من المذهب جزم به في
الهداية والمذهب والمستوعب والخلصة والوجيز وغيرهم وقدمه في المغني والمحزر والشرح
والنظم والرايعتين والحاوي الصغير وغيرهم .
وقيل يصح وأطلقهما في الفروع .
وقال بن حامد والقاضي إن قلنا تتعجل الفرقة بالردة لم تصح الرجعة وإن قلنا لا تتعجل
الفرقة فالرجعة موقوفة .
قال الشارح تبعاً للمصنف فهذا ينبغي أن يكون فيما إذا راجعها بعد إسلام أحدهما انتهى .
وتقدم حكم الرجعة في الإحرام في باب محظورات الإحرام .
قوله فإن طهرت من الحيضة الثالثة ولما تغتسل فهل له رجعتها على روايتين